اثنى عشر • ومنها تصح • ثم تقول للولد من مسئلة الذكورية جميع المال وهو ستة • ومن مسئلة الانوثية ثلثة فاجمع له تسعة من اثنى عشر • وهو ثلثة ارباع المال • ولولد الابن من مسئلة الانوثية سهم • ولا شئ له من الاخرى • ولذلك لا شئ للعصبة من مسئلة الذكورية • وله من مسئلة الانوثية ما بقي وهو سهمان • وهكذا الحكم فيهم • وان كانوا لاكثر لا يزاد للعليا على ثلثة ارباع المال • والتي تليها على نصف سدس المال والباقي للعصبة • ويسقط من سواهن • ولو لم يكن في الورثة عصبة • فان في الرد وجهان احدهما ان يجعل جميع المال بينهم على عشرة للعليا تسعة اسهم • والتي تليها سهم • والوجه في ذلك ان يجعل سهم للعصبة بينهما على قدر سهامهما من اصل الفريضة • والوجه الثاني ان يجعل حصة العصبة بينهما على اربعة اسهم • والوجه في ذلك انهما لا يستحقان الرد الا اذا كانا اثنين فيكون سهامهما اربعة • للبنت ثلثة • ولبنت الابن سهم • فيجعل الباقي بينهما على اربعة • وسهمان على اربعة لا تصح • وتتفقان بالانصاف • فتضرب نصف الاربعة

في

في مسئلة الرد • وهو اربعة تكن ثمانية • ومنها تصح للولد سبعة • ولولد الابن سهم • وان عملت على الطريقة التي هي الاصل • خرج لذلك • فتقول ان كانوا ذكورا • فالمال للولد • وان كانوا اناثا فالمال بينهما على اربعة للولد ثلثة • ولولد الابن سهم • واحد المسالتين تدخل في الاخرى • فتضرب اربعة في الحالين تكن ثمانية • فللولد من مسئلة الذكورية جميع المال وهو اربعة • ومن مسئلة الانوثية ثلثة اسهم • فاجتمع له سبعة • ولا شئ لولد الابن من مسئلة الذكورية • وله من مسئلة الانوثية سهم • فاعطه سهمان •

فرع ذكر ابن اللبان في كتاب الايجاز • وفرع عليه مصنف هذا الكتاب رحمه الله • وهو ثلثة اولاد خناثى بعضهم انثى في بعض مع السفلي علامة • فقال المسئلة من اثنين وبعض سهما • للعليا اربعة وخمسون سهما • وللوسطى ستة اسهم • وللسفلي خمسة اسهم • والخلاف سبعة اسهم • والطريقة في ذلك ان تقول ان كانوا ذكورا • فالمال للعليا خاصة • وان كانوا اناثا فللعليا النصف • وللوسطى السدس • والباقي وهو سهمان بين السفلي والخلاف • على اثنا عشر

Copyright © King Saud University